منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

البند ثالثا من جدول الأعمال المؤقت

لجنة الأمن الغذائى العالمى

الدورة الواحدة والعشرون

روما، ١/٢٩ - ١٩٩٦/٢/٢

مشروع بيان السياسات وخطة العمل

مذكرة توضيحية

وضع هذا المشروع للعرض على لجنة الأمن الغذائى العالمى لمناقشته فى دورتها الحادية والعشرين. وقد أعد المشروع استنادا الى الملاحظات والمقترحات التى قدمتها لجنة الأمن الغذائى العالمى فى دورتها العشرين التى عقدتها فى أبريل/نيسان ١٩٩٥، وقدمها مجلس المنظمة فى دورته الثامنة بعد المائة التى عقدها فى يونيو/حزيران ١٩٩٥، واستنادا الى اسهامات وردت من طائفة واسعة من المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية التى التمست الأمانة ملاحظاتها نيابة عن المجلس.

وقد طلبت الأمانة، فى التماسها لملاحظات المصادر الأخرى، أن توافيها تلك المصادر بايضاحات محددة عن رؤيتها لدورها النوعى فى تنفيذ خطة العمل. ومع أن الآراء الواردة فى هذا الشأن قد أدرجت فى المشروع، فان الأمانة تسترعى انتباه لجنة الأمن الغذائى العالمى الى أن المسؤوليات ينبغى أن توزع توزيعا أدق خلال عملية وضع خطة العمل فى صياغتها النهائية التى ستقدم الى مؤتمر القمة العالمى للأغذية لاعتمادها.

ومن المنتظر أن تسفر أعمال المؤتمرات الاقليمية الخمسة التى ستعقدها منظمة الأغذية والزراعة فى ١٩٩٦ عن استنتاجات هامة فى هذا الصدد، وعن تحديد لغايات وأهداف ملموسة وقابلة للتحقيق يناط انجازها بجميع القطاعات المشتركة فى التنفيذ.

نحو أمن غذائى عالمى

بيان السياسات

١ - ادراكا منا بالتعهدات والقرارات السابقة الرامية الى استئصال الجوع وسوء التغذية، اجتمعنا فى مؤتمر القمة العالمى للأغذية هذا لنعرب عن التزامنا بضمان حصول الأجيال المقبلة على احتياجاتها الغذائية التى توفر لها حياة نشطة وصحية. ونحن بذلك انما نؤكد مجددا الحق غير القابل للتصرف لكل رجل وامرأة وطفل فى التحرر من الجوع وسوء التغذية.

٢ - وليس بمقدور أى كيان عام أو خاص أو أى فرد من الأفراد أن يتغافل، دون أن يساور ضميره الندم، عن الجوع وسوء التغذية اللذين يشكلان سمتين مريرتين لحياة نحو ٢٠ فى المائة من سكان كوكبنا. ان معظم هؤلاء السكان يعيشون فى العالم النامى، الا أن البلدان المتقدمة تضم بدورها فئات واسعة تفتقر الى غذاء يوفر لها حياة موفورة الصحة ويسمح بتفتح كل امكاناتها المنتجة. ان هذه الحقائق تعبر عن حالة نراها غير مقبولة ونجد لزاما علينا أن نتصدى لمعالجتها.

٣ - ان اسقاطات الأمم المتحدة تشير الى أن عدد سكان العالم سيزيد فى عام ٢٠٢٥ بمقدار ٢ر٦ مليار نسمة عن حجمه الراهن، أى بنسبة ٤٥ فى المائة، وأن هذا العدد سيستمر فى التزايد خلال العقود التالية. وضمان التقدم المطرد نحو تحقيق الأمن الغذائى العالمى يتطلب زيادة الانتاج الغذائى العالمى الراهن بأكثر من ٧٥ فى المائة خلال السنوات الثلاثين المقبلة. ولئن كان تحقيق زيادة مستدامة فى الانتاج بهذا الحجم الضخم يعتبر أمرا ممكنا من الناحية الفنية، فانه يقتضى جهدا بشريا وسياسيا وتكنولوجيا هائلا. وادراكا منا للوقت اللازم لحشد الطاقات البحثية والاستثمارية والبشرية المطلوبة لبلوغ هذا الهدف الانتاجى، فان التشديد على الضرورة الملحة لاتخاذ الاجراءات الواجبة من الآن ليس من قبيل المبالغة.

٤ - وان "الأمن الغذائى" يعنى أن يتوافر الغذاء فى كل الأوقات، وأن تتاح للناس كافة وسائل الحصول عليه، وأن يكون هذا الغذاء كافيا من الناحية التغذوية من حيث كميته ونوعيته وتنوعه، وأن يكون مقبولا فى اطار الثقافة المعنية. وعندما تجتمع كل هذه الشروط لفئة من السكان يمكن اعتبار هذه الفئة متمتعة "بالأمن الغذائى". اننا نسعى الى تحقيق اعتماد دائم على الذات على الصعيدين القطرى والأسرى. وكيما تتوافر لمبادراتنا عناصر النجاح، يجب أن ترتكز على مبادىء السلامة الاقتصادية، والمساواة، والمشاركة الواسعة، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. واننا نود أن نجدد ونضاعف، مع شركائنا فى جميع قطاعات المجتمع، التزامنا بتلك المبادىء.

٥ - ان أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة من المواطنين لا يستطيعون اليوم الحصول على ما يحتاجونه من غذاء ليحيوا حياة صحية ومنتجة، كما أن هناك ملايين آخرين يعانون من كوارث من صنع الانسان أو الطبيعة. ويقتضى تحقيق الأمن الغذائى العالمى لتلك الفئات، ولعدد يتراوح بين ٨٥ و ٩٠ مليون نسمة سينضمون اليهم كل عام على امتداد السنوات الثلاثين المقبلة، العمل على عدة جبهات فى آن واحد.

٦ - وسعيا الى تحقيق الأمن الغذائى العالمى نؤكد مجددا التزامنا بسياسات تكفل توافر الامدادات الغذائية الكافية واستقرارها وحصول المواطنين جميعا على الغذاء الكافى. ونحن اذ نتعهد بهذا الالتزام ندرك العلاقة القائمة بين سياساتنا الخاصة بالأمن الغذائى وسياساتنا فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وندرك أن التقدم الاقتصادى والاجتماعى المستدام يوفر أفضل بيئة مواتية لتحقيق الأمن الغذائى العالمى.

٧ - ونحن نسلم أيضا بأن بعضا من مواطنينا لاتسمح لهم أرزاقهم بشراء احتياجاتهم الغذائية، وأن البعض لا يستطيع العثور على عمل منتج، وأن البعض عاجز عن العمل، وأن البعض لا يجد طريقه الى سوق العمل اما لتقدمه أو حداثته فى السن، وأن البعض قد نزح من دياره من جراء النزاعات الأهلية أو الحروب. وندرك أن ضمان حصول الجميع على الغذاء يقتضى استكمال سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية العامة بسياسات وأعمال تضمن لجميع العاجزين عن الانتاج أو عن شراء كفاياتهم من الغذاء الحصول على دخل يكفى للحصول على احتياجاتهم الغذائية.

٨ - وضمانا لتوافر الامدادات الغذائية واستقرارها، نتفق على انتهاج سياسات مستدامة للتنمية الزراعية والريفية تشجع منتجى الأغذية على استخدام الموارد الطبيعية التى فى حوزتهم بما يتفق ومبدأى الاستدامة واستقرار الامدادات. واننا نلاحظ أن موارد الأراضى والمياه تستخدم بطريقة غير مستدامة فى بعض الأماكن، وان كان يمكن استخدامها بقدر أكبر من التكثيف فى أماكن أخرى، ونتفق على اتباع سياسات تشجع استخدامها على الوجه الأمثل.

٩ - واننا ندرك أن زيادة الانتاجية عنصر جوهرى لبلوغ الهدف المتمثل فى تحقيق الأمن الغذائى العالمى، ونتفق على ضرورة زيادة الاستثمار الموظف فى البحوث والارشاد والبنى الأساسية فى قطاع الزراعة كى يتسنى للمنتجين أن يحصلوا على التكنولوجيا والخدمات الأساسية والمستلزمات المطلوبة لزيادة انتاج الأغذية وانتاجيتها. واعترافا منا بأن امكانية زيادة انتاج الأغذية وانتاجيتها تتفاوت تفاوتا واسعا فيما بين البلدان بل وداخل البلد الواحد، فاننا نتفق على أن نتبع فيما يتصل بالسلع الزراعية وتجارتها سياسات توفر الحوافز اللازمة لمنتجى الأغذية فى بلداننا بهدف الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان.

١٠ - وضمانا لتوافر امدادات غذائية كافية ومأمونة فى قرانا ومدننا، يجب تنفيذ سياسات توجه وتحكم نظمنا الخاصة بتسويق الأغذية وتصنيعها وتوزيعها وضمان جودتها. ومع تزايد نسبة سكاننا الذين يعيشون فى المدن، يجب تعديل شبكات النقل فى بلداننا على النحو الواجب من أجل تشجيع الاستثمار المجزى والسليم فى مرافق التسويق والتصنيع حيثما تنهض الحاجة اليها.

١١ - ان نظامنا الغذائى يؤثر على كل فرد منا وهو محرك مهم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسوف تستفيد البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء من التعهد الذى نقطعه على أنفسنا اليوم. وستكتسى وحدة الهدف أهمية حاسمة فى العمل الماثل أمامنا. فتلك الوحدة تعنى اعادة ترتيب أوضاع السياسات الغذائية وما يتصل بها من سياسات زراعية للاقتراب بها من مكان الصدارة فى جداول الأعمال السياسية القطرية والدولية، مع اعادة توزيع الموارد بما يعبر عن الموقع الجديد الذى تشغله تلك السياسات.

١٢ - اننا نلتزم ببناء عالم خال من الافتقار المزمن الى الأمن الغذائى. عالم تتوافر فيه وسائل الاستجابة السريعة لحاجات السكان الذين يعانون مشكلات قصيرة الأجل فى مجال الأمن الغذائى. عالم يتقاسم فيه الأفراد، والأسر، والمنظمات الشعبية، والشركات الخاصة - أى المجتمع المدنى ككل - والحكومات، السعى الى بلوغ الهدف المشترك المتمثل فى تحقيق الأمن الغذائى العالمى وضمان استدامته.

١٣ - وعملا على الوفاء بالتزامنا الرسمى، ومستعينين بجميع الشركاء الذين سينضمون الينا، كل فى مجال اختصاصه، نتعهد بما يلى:

أولا - تهيئة الظروف السياسية، والاقتصادية الكلية، والتجارية اللازمة لتعزيز الأمن الغذائى،

ثانيا- ضمان اسهام السياسات والمؤسسات فى تحسين فرص الجميع فى الحصول على الأغذية،

ثالثا- تلبية الاحتياجات الغذائية المؤقتة والطارئة بطرق تشجع الانتعاش، والتنمية، وبناء القدرة على تلبية الاحتياجات المقبلة،

رابعا- النهوض بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة لضمان امدادات غذائية كافية ومستقرة على المستويات الأسرية، والقطرية، والعالمية،

خامسا- ضمان المشاركة الفعالة والعادلة لجميع الناس فى القرارات والاجراءات التى تؤثر على الأمن الغذائى، مع ايلاء اهتمام خاص لضمان مشاركة النساء على قدم المساواة،

سادسا- تشجيع الاستثمارات فى بحوث الزراعة المستدامة والغابات ومصايد الأسماك، والارشاد، والبنية الأساسية، والمؤسسات المتصلة بها،

سابعا- ضمان المساعدة والتعاون الدوليين فيما يتعلق بالأغذية والزراعة.

١٤ - ان الاجراءات اللازمة لتحقيق هذه الالتزامات ولترجمتها الى تقدم حقيقى ودائم لصالح الجنس البشرى ترد فى "خطة العمل لتحقيق الأمن الغذائى العالمى"، المرفقة بهذا الاعلان.

١٥ - ان ارساء دعائم الأمن الغذائى والمحافظة عليه لمصلحة الجميع يتجاوز مجرد تنفيذ حق أساسى من حقوق الانسان، وازالة بؤس يجل عن الوصف يرزح تحت وطأته ملايين البشر، اذ أنهما سيؤديان فضلا عن ذلك الى تحرير الامكانات البشرية واطلاق الطاقات الفكرية والمادية على نطاق لم يسبق له مثيل. ومع تزايد الترابط بين الدول، فان منافع هذه النهضة الجديدة ستتجلى فى المجالات الابداعية والثقافية كما ستتجلى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية على صعيد المجتمع العالمى بأسره. هذا هو التحدى المطروح علينا - وتلك هى ثماره التى نطمح الى جنيها.

وقع عليه فى هذا اليوم من ١٩٩٦.

خطة عمل لتحقيق الأمن الغذائى العالمى

مسارات متنوعة لتحقيق هدف مشترك

١٦ - ان بيان السياسات وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمى للأغذية يرسيان أسسا لمسارات متنوعة تقود الى هدف مشترك هو تحقيق الأمن الغذائى العالمى. ويجب على كل دولة أن تختار استراتيجيتها وخطة عملها فى ضوء مواردها، وقدراتها، وأولوياتها الانمائية. ولكن يجب أيضا على البلدان أن تتعاون فيما بينها لتحقيق الغايات الخاصة بكل منها ولايجاد حلول جماعية للقضايا العالمية سواء بسواء. ففى عالم يتزايد ترابط مؤسساته ومجتمعاته واقتصادياته تتسم الجهود المنسقة والمسؤوليات المشتركة بأهمية جوهرية.

١٧ - ان تحقيق الأمن الغذائى العالمى لن يكون مهمة سهلة ولكنه مهمة ممكنة التحقيق. فالخبرات التى اكتسبتها مجتمعات وبلدان وأقاليم كثيرة خلال العقود القليلة الماضية تبين أن الأعمال المتضافرة يمكن أن تكفل توافر الأغذية على مدار العام، وأن تحفظ استقرار الامدادات الغذائية، وأن تضمن حصول جميع الأسر على الأغذية.

قضية تتعلق بتوافر الامدادات الغذائية واستقرارها وتيسير الحصول عليها

١٨ - ان العالم يستطيع فى الوقت الحاضر أن ينتج أغذية تكفى لتوفير امدادات الطاقة والعناصر المغذية التى يحتاجها جميع سكانه كى يعيشوا حياة صحية ونشطة. ان سكان العالم الذين يبلغ عددهم اليوم ٥ر٨ مليار نسمة تتوافر لهم أغذية تزيد بنسبة ١٥ فى المائة عن الأغذية التى توافرت للأربعة مليارات نسمة الذين كانوا يشكلون سكان العالم قبل ٢٠ عاما مضت. وتشير التوقعات الى أن نصيب الفرد من الامدادات الغذائية سوف يزيد فى العقدين المقبلين وما بعدهما. ففى البلدان النامية ككل، ينتظر أن يرتفع نصيب الفرد من الامدادات الغذائية بنسبة ١٠ فى المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٠.

١٩ - وبالرغم من هذا التقدم الهائل، مازال أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة يعانون نقص الأغذية المزمن. كما تقاسى ملايين أخرى من أمراض منهكة للقوى من جراء نقص العناصر المغذية الدقيقة، فضلا عن تلوث الأغذية والمياه. ومع كل يوم ينقضى، يبيت فرد من كل خمسة أفراد فى العالم النامى دون أن يحصل على ما يكفيه من غذاء لاشباع احتياجاته اليومية، وترتفع هذه النسبة فى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، الى اثنين من كل خمسة أفراد. وبالاضافة الى من يعانون نقص الأغذية المزمن، تلحق النزاعات الأهلية والحروب أضرارا بالغة بملايين البشر. وبالرغم من المعونات الغذائية المقدمة

لتخفيف محنة هؤلاء المنكوبين، لايكفى نصيب الفرد من المساعدات المقدمة، فى أحيان كثيرة جدا، لضمان التمتع بصحة جيدة. وتفاقمت حدة هذه المشكلة من جراء الانخفاض الحاد فى المعونات الغذائية خلال السنوات الثلاث الماضية.

٢٠ - ان الأغلبية العظمى من هؤلاء الناس يعانون من سوء التغذية اما لأنهم لاينتجون أغذية كافية واما لأنهم لايستطيعون شراء ما يكفى منها. فهم يفتقرون الى فرص كافية للانتفاع بالموارد الطبيعية، أو فرص العمل، أو امكانيات ادرار الدخل، أو الدعم الاجتماعى.

٢١ - ومالم يعالج المجتمع الدولى وحكومات البلدان الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائى، فان عدد من يعانون نقص التغذية سيظل مرتفعا على نحو مقلق فى العقود المقبلة. وتشير التقديرات الى أن عدد من سيظلون يعانون بحلول عام ٢٠١٠ من نقص التغذية المزمن فى جميع أنحاء العالم، سيتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليون نسمة. أما فى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء فان من المنتظر أن يزيد هذا العدد بنسبة ٥٠ فى المائة ليصل الى أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة.

٢٢ - ان مؤتمر القمة العالمى للأغذية يستند الى الاقتناع بأن الحلول والاجراءات المجربة والعملية على المستويات المحلية والقطرية والدولية يمكن أن تغير هذا التصور القاتم تغييرا جذريا. ويصور هذا الاقتناع خبرات سابقة اكتسبتها البلدان التى حاولت أن تعالج قضايا الأمن الغذائى فى العقود الأخيرة، وهى خبرات تنطوى على نجاحات باهرة وعلى دروس مريرة سواء بسواء.

٢٣ - لقد نجحت بلدان عديدة، من بينها بلدان من أشد البلدان فقرا، فى تعزيز أمنها الغذائى بضمان توافر الامدادات الغذائية واستقرارها وتحسين فرص الحصول عليها. وتتسم هذه البلدان بخصائص مشتركة هى: قوة النمو الاقتصادى العام، والدعم المتصل المقدم الى قطاعاتها الزراعية والاسهامات المستمرة المقدمة من هذه القطاعات، واللجوء الى أسواق التصدير والاستيراد، وادخال اصلاحات تدريجية على الهياكل المؤسسية، والخدمات الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية.

٢٤ - ومن جهة أخرى، فان البلدان التى لم تحرز تقدما أو التى عانت حتى من تدهور الامدادات الغذائية المتاحة تتسم بمجموعة مقابلة من السمات هى: تباطؤ النمو الاقتصادى مع تردى نصيب الفرد من الدخل، وتطبيق سياسات اقتصادية غير مواتية للزراعة، وركود القطاعات الزراعية، وعدم كفاية الاستثمار فى الخدمات الريفية والبنى الأساسية الزراعية، ولاسيما البنى الأساسية المتعلقة بالموارد الطبيعية، ونقص فرص العمل غير الزراعى، ثم الحروب، والنزاعات الأهلية والاضطرابات السياسية فى حالات كثيرة.

٢٥ - ان الهدف النهائي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية هو ضمان زيادة المستوى الغذائي لجميع الناس في الحاضر والمستقبل. غير أنه حتى أفضل الخطط تصميما واعدادا لن تمكن الدول أو المجتمعات أو المنظمات الدولية من كفالة الأمن الغذائي ما لم تبذل الأطراف كلها جهودا صادقة ومتفانية ومتصلة.

٢٦ - ان حكومات الدول، اذ تتعهد باتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق زيادة مطردة في الأمن الغذائي، فانها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة العمل هذه. غير أن التنفيذ الكامل والفعال للخطة يتطلب جهودا من جميع قطاعات المجتمع المدني، بما فيها المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتجارية والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والأسر.

٢٧ - ان كل الجماعات والأفراد مدعوون الى الاستعانة بخطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية في ارتباط مع الاستراتيجيات المنبثقة عن المؤتمرات الاقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة، والوثائق الفنية الأساسية التي ارتكزت عليها أعمال مؤتمر القمة هذا، في اعداد خططها وبرامجها الرامية الى تحسين الأمن الغذائي. وتتضمن تقارير المؤتمرات الدولية التي عقدت في الآونة الأخيرة توجيهات وتوصيات مفصلة عن طائفة من الجوانب المحددة. وتشمل هذه المؤتمرات والتقارير: مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والمؤتمر المعني بالزراعة والبيئة الذي عقد بالتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة وهولندا، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي المعني بالتغذية، الذي اشتركت في رعايته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والمؤتمر الفني الرابع للموارد الوراثية النباتية، والوثيقة الختامية لجولة أوروغواي لمفاوضات الجات، ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، والدراسة المعنونة "رؤية للأغذية والزراعة والبيئة في عام ٢٠٢٠" الصادرة عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والمؤتمر الدولي المعني بالاسهامات المستدامة لمصايد الأسماك في الأمن الغذائي.

الالتزامات والتدابير

الالتزام الأول: تهيئة الظروف السياسية، والاقتصادية الكلية، والتجارية اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي.

الظروف السياسية

٢٨ - ان تهيئة بيئة سياسية مستقرة يمكن التنبؤ بتطوراتها وتخلو من الحروب والنزاعات الأهلية تعد شرطا جوهريا لتعزيز الأمن الغذائي. ويتطلب ايجاد الظروف السياسية الملائمة والحفاظ عليها من السلطات المحلية والقطرية: أن تتوخى التشاور وتوافق الآراء، وأن تكفل مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن قراراتهم، وأن تؤكد على عنصر الكفاءة في رسم السياسات، وأن تشجع التخصص في ترجمة السياسات الى عمل ملموس بطريقة فعالة وسليمة التوقيت، وأن تضع اطارا من قوانين معروفة تنطبق على الجميع دون تحيز أو فساد.

٢٩ - ومنذ الثمانينات، غيرت اضطرابات سياسية وحروب عديدة من طبيعة حالات الطوارىء الغذائية، فأصبحت هذه الحالات تنشأ من جراء الصراعات بعد أن كانت تظهر الى حد كبير بسبب موجات الجفاف. وقد أسهمت هذه القلاقل في تفاقم انعدام الأمن الغذائي من خلال استنفاد الممتلكات والمدخرات الأسرية على نطاق واسع، وانخفاض انتاجية العمل المرتبطة بتدهور الموارد الطبيعية والبشرية، واستمرار الاحجام في صفوف المنتجين عن الاستثمار في تحسين انتاجية الأراضي.

٣٠ - وعملا على تعزيز الظروف السياسية المواتية لتحقيق الأمن الغذائي، بوسع الحكومات القطرية والمحلية أن تقوم بما يلي:

* وضع سياسات وسن قوانين قابلة للنفاذ تشجع الأفراد وشركات القطاع الخاص ومنظمات القطاع العام على قبول المسؤوليات المنوطة بكل منها وعلى اقتسام التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنشطتها بالصورة المناسبة،
* استحداث عمليات تشريعية وتنفيذية، وعمليات لوضع السياسات تتسم كلها بالفعالية وتقوم على المشاركة والشفافية والمرونة، وقادرة على الاستجابة للظروف المتغيرة والمعلومات المستجدة،
* تعزيز وتنفيذ نظم قانونية وقضائية تحكم وتحمي حقوق والتزامات الأفراد والمجتمعات بالاضافة الى الجماعات الدينية والعرقية والأصلية.

٣١ - ان اتباع منهج قائم على المشاركة في اختيار القادة السياسيين وفي اعداد مجموعة القوانين التي تحكم العلاقات داخل المجتمع أثبت، في كثير من الأحيان، أنه يساعد على تحقيق الأمن الغذائي. وتوفر

خبرات البلدان النامية دلائل واسعة على أن تحقيق لامركزية الادارة يستطيع أن يبنى مقومات المشاركة السياسية. ويتطلب تحقيق اللامركزية تقوية كل من الحكومات المحلية والمركزية، وتحديد أسس قانونية وادارية واضحة تدعم الأعمال المحلية. وقد يؤدى هذا الى برامج أكثر ملائمة وأشد فعالية فى مجال الأمن الغذائى، فضلا عن خفض التكاليف، وتحسين الصيانة، وزيادة دقة المتابعة.

٣٢ - ان الحكومات القطرية والمحلية أمامها طائفة واسعة من الخيارات ذات الفعالية التكاليفية التى تتيح تهيئة بيئة قائمة على المشاركة لتنفيذ العمل المحلى وتعبئة كفاءات سكانها ومهاراتهم وقوة عملهم. وتشمل هذه الخيارات ما يلى:

* انشاء ودعم وتنفيذ هياكل مؤسسية ولوائح وقوانين تحدد وتحمى حقوق والتزامات المستهلكين والعاملين والمنتجين ومنظماتهم،
* ضمان الانتفاع بالمعارف والمهارات والفرص التدريبية والتكنولوجيات والمعلومات، وتحديد وازالة الحواجز التى تعترض المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها: القوانين والقواعد واللوائح الادارية التمييزية، والعقبات القانونية التى تحد من التأثير على عملية رسم السياسات والرقابة عليها والتمثيل فيها، والتوزيع غير المتكافىء للأصول الاقتصادية، وفرص العمل، والأسواق.

٣٣ - وتستطيع الحكومات القطرية والمحلية أن توسع من نطاق المشاركة وأن تتيح للاقتصاديات أن تعمل بمزيد من الفعالية والتكافؤ والاستدامة عن طريق تحسين الكفاءة العامة للأسواق. ويشمل هذا ما يلى:

* توضيح حقوق الملكية وحقوق المنتفعين من أجل تحسين استخدام الموارد، وتقليل المخاطر، وزيادة الحوافز الاستثمارية، وانشاء اطار قانونى واقتصادى يستهدف خفض التكاليف الخاصة باعداد العقود ومتابعتها وتنفيذها،
* وضع ودعم المدونات والمعايير واللوائح الرامية الى القضاء على الجريمة والجشع وانفاذ القواعد التى تعارف عليها المجتمع،
* تقليل وازالة التأثيرات الاحتكارية التى تحول دون اتخاذ مبادرات وقرارات تتسم بالكفاءة لتوفير فرص عمل.

الظروف الاقتصادية الكلية

٣٤ - تمكنت البلدان التى نفذت سياسات اقتصادية كلية ترمى الى تحقيق نمو يتسم بالكفاءة وواسع النطاق خلال السنوات الخمسين الماضية، من انجاز تحسينات لافتة للنظر فى مجال الأمن الغذائى. وتعد

السياسات الضرائبية والنقدية والتجارية من أقوى الاجراءات التى تستطيع الحكومات أن تتخذها للتأثير فى النظم الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ونظم الموارد الطبيعية. فالطريقة التى تسيطر بها الحكومات على تلك السياسات السارية على نطاق الاقتصاد بأسره تترك تأثيراتها على ازدهار الزراعة وانحسار الفقر، وتعزيز الأمن الغذائى من عدمه.

٣٥ - فالاقتصاديات لاتستطيع أن تعمل بكفاءة تكفى لتوفير الأمن الغذائى عندما يتصاعد التضخم وترتفع أسعار الفائدة الى مستويات مفرطة، ويغالى فى تقدير أسعار الصرف، ويتفاقم العجز فى الميزانيات الحكومية، وتتراكم الديون الخارجية والمتأخرات المستحقة. وقد أسهمت السياسات الاقتصادية الكلية غير المناسبة اسهاما هائلا فى خلق الأزمات الاقتصادية، وفى الانخفاض الحاد فى معدلات النمو الذى شهدته بلدان كثيرة فى العقود الأخيرة. وفى المقابل، فان البلدان التى نفذت سياسات اقتصادية كلية تحافظ على مستويات منخفضة ومستقرة من العجز، وتراعى اعتدال معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وتحدد أسعار صرف تنافسية كانت قادرة على تجنب اختلالات الاقتصاد الكلى والأزمات الاقتصادية.

٣٦ - ويصبح احراز التقدم الاقتصادى والاجتماعى المستدام أقرب منالا عندما تتخذ الحكومات اجراءات تستهدف ما يلى:

* ابقاء أسعار الفائدة الحقيقية مستقرة نسبيا عند مستويات معتدلة، من أجل تشجيع الادخار والاستثمار،
* المحافظة باستمرار، على التوازن بين المصروفات والعائدات الحكومية، تجنبا لحدوث عجز مالى لايمكن سده،
* احتواء الضغوط السعرية التضخمية،
* ابقاء الديون الخارجية عند مستوى يمكن خدمته، دون فرض تهديد خطير على التقدم الاقتصادى والاجتماعى، أو ابقاء هذه الديون عند مستويات تقل عن ذلك،
* السماح لأسعار الصرف بأن تتعدل وفقا لأسس الأسواق المالية.

٣٧ - ولئن كانت هذه الأعمال تفضى الى نمو مطرد فى انتاج السلع والخدمات، وتوفر بالتالى بيئة مواتية للتقدم صوب كفالة الأمن الغذائى العالمى، فان معدل هذا التقدم يصبح أسرع وتيرة عندما تصمم السياسات الاقتصادية الكلية تصميما يستهدف على وجه التحديد تعزيز الأمن الغذائى. وينبغى للأعمال التى يمكن أن تتخذ فى هذا الصدد من جانب الحكومات على كل المستويات أن تحقق مايلى:

* استقطاع أقل عائدات ممكنة من الذين يقل دخلهم من جميع المصادر عن المستوى الذى يعتبر لازما لتوفير ضروريات الحياة،

* انشاء ومواصلة برامج للمساعدة الغذائية حسنة الاستهداف وتتسم بالكفاءة لصالح الذين يفتقرون لفرص الحصول على غذاء كاف،
* فرض رسوم جمركية على الأغذية المستوردة المدعومة، من أجل تجنب أن تنخفض الأسعار التى يحصل عليها المنتجون عن هذه المواد الغذائية الى أدنى من قيمتها الحقيقية.
* حماية منتجى الأغذية من عوامل الاختلال التى تؤثر على الأسعار فى الأسواق العالمية.

الالتزام الثانى: ضمان اسهام السياسات والمؤسسات فى تحسين فرص الجميع فى الحصول على الأغذية

٣٨ - تمكنت بلدان عديدة من أن تعزز على نحو ملموس من أمنها الغذائى عن طريق توفير فرص كافية للحصول على الغذاء حتى فى صفوف أشد الفئات فقرا. وتكمن الحلول فيما يلى: اتباع استراتيجيات للنمو الاقتصادى تركز على توفير فرص عمل مأمونة ومجزية، سواء على مستوى المزرعة أو خارجها أو فى المناطق الحضرية، واتخاذ اجراءات على مستوى السياسات تؤدى الى زيادة الطلب على أهم عامل من عوامل الانتاج يملكه الفقراء ألا وهو قوة العمل، وبذل جهود للتنمية البشرية ترتكز على الناس أنفسهم وتتيح نقل الأصول الاجتماعية والاقتصادية الى الفقراء، بما فى ذلك التعليم، والصحة، والمعلومات، والماء النقى، والمرافق الصحية، وفرص الوصول الى الأسواق والأراضى.

٣٩ - ان النمو الاقتصادى عنصر جوهرى لتوفير فرص عمل، وزيادة الدخول، وتحسين فرص الحصول على الغذاء. ولكن الحد من المشكلات المرتبطة بتوسيع نطاق توزيع الدخل بين الأقاليم وفيما بين البلدان يقتضى من الحكومات أن تهتم، عن كثب، بالطريقة التى تحقق بها الاستراتيجيات الانمائية ذلك النمو وبعدد الأفراد الذين يشتركون فى انجازه وينتفعون بثماره. ومن أهم سبل تحسين فرص الحصول على الغذاء أن تتمحور الاستراتيجيات القطرية حول سياسات تستهدف توسيع فرص العمل الانتاجى وزيادة فرص الحصول على الموارد الانتاجية.

٤٠ - ووضع استراتيجيات فعالة للعمالة يتطلب من جميع أطراف المجتمع المدنى أن تعمل معا لتوفير فرص تسويقية وفرص انتاجية لمن يعانون البطالة أو البطالة الجزئية. وقد أوصى مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية باجراءات محددة من أجل الاستجابة لهذه الشواغل.

٤١ - وعملا على تحسين فرص الحصول على الغذاء من خلال النمو المرتكز على قاعدة عريضة، تستطيع الحكومات القطرية والمحلية أن تقوم بما يلى:

* اعتماد حد أدنى موحد وشامل للأجور يضمن أن تكون العائدات المستمدة من العمل لكل الوقت كافية لشراء الضروريات الأساسية، وتوفير تعويض للبطالة لغير الملتحقين بالعمل بصفة مؤقتة،
* ازالة الامتيازات السوقية غير العادلة لزيادة التنافس فى أسواق الانتاج والمدخلات والقروض، وخفض التكاليف التى يتحملها المستهلكون ودافعو الضرائب،
* توفير البنى الأساسية، بما فيها الطرق، ومياه الشرب النقية، والمرافق الصحية، والطاقة، من أجل الاستفادة بصورة كاملة من تأثيراتها على الأمن الغذائى عن طريق تحقيق تحسين الانتاجية وخفض تكاليف المعاملات، وزيادة استقرار الانتاج الغذائى، وتوفير فرص العمل، ومن أجل الانتفاع بتأثيراتها على النمو الزراعى عن طريق تقوية الصلات بين الاستثمار العام والخاص والنمو الحضرى والريفى،
* تشجيع أنشطة القطاع الخاص التى تساعد على توفير فرص العمل المنتج، والتدريب على الوظائف، والبنى الأساسية الاجتماعية، بدعم من استثمارات عامة تحدد أهدافها تحديدا سليما.
* استكشاف الآليات الكفيلة بزيادة ضمانات حيازة الأراضى وفرص الحصول عليها، بما فى ذلك السياسات القائمة على الضرائب والأسواق مثل الضريبة التصاعدية على الأراضى، وصكوك ملكية الأراضى، وتشريعات ضمان الحيازة، والقروض طويلة الأجل لتسهيل عمليات نقل ملكية الأراضى.

٤٢ - وتوضح الخبرات المكتسبة أن نظم الضمان الاجتماعى تعد ضرورية لتوفير الأمن الغذائى لمن لاتغطيهم برامج الحد الأدنى للأجور أو تعويضات البطالة. وثمة طائفة من البرامج الحكومية وغير الحكومية التى تستطيع أن تضمن توافر فرص الحصول على الغذاء لغير القادرين على العثور على عمل أو للمتعطلين عن العمل أو لغير المنضمين الى قوة العمل لحداثتهم أو لتقدم فى السن. وبوسع الحكومات القطرية وشركائها غير الحكوميين العمل معا من أجل:

* توفير خدمات العمالة، وكفالة التدريب على المهارات اللازمة لشغل الوظائف، عند الضرورة، وذلك لصالح المتعطلين عن العمل أو لغير القادرين على العثور على عمل منتج،
* تنظيم وادارة برامج للأشغال العامة فعالة التكاليف لصالح من يعانون من البطالة أو البطالة الجزئية،
* انشاء برامج للمساعدة الغذائية المستدامة لصالح الأطفال (فى المدارس أو خارجها)، وكبار السن، والأسر التى تقل دخولها عن المستوى اللازم لضمان الحصول على الغذاء الكافى.

٤٣ - وقد اتفقت الحكومات والمجتمع الدولى فى المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية (ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢)، على أن يكون رفع مستوى معيشة البشر محور جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد اعتمد المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية مجموعة من الاستراتيجيات والأنشطة العملية التى يتعين ادراجها فى السياسات والخطط والبرامج الانمائية. فعملا على حماية وتعزيز فرص الحصول على الغذاء فى صفوف من يفتقرون الى الأمن الغذائى ويعانون من نقص التغذية، ينبغى للمجتمع الدولى والحكومات القطرية، والمنظمات غير الحكومية القيام بما يلى:

* ادخال تحسينات فى مجال التغذية واعتبار هذه التحسينات جزءا لايتجزأ من التنمية القطرية والقطاعية، وادماج الأهداف التغذوية فى السياسات والبرامج ذات الصلة،
* رصد توافر الامدادات الغذائية، وتقييم مدى كفايتها التغذوية، وايلاء عناية خاصة للمناطق المعرضة لأخطار شديدة، وللجماعات المعرضة للخطر من الناحية التغذوية،
* التشجيع على تحسين أساليب تصنيع الأغذية وتخزينها وتسويقها من أجل خفض خسائر ما بعد الحصاد ولزيادة تنوع الأغذية وتوافر الأغذية القابلة للتلف على مدار العام،
* تعزيز التدابير الشاملة الرامية الى ضمان جودة الامدادات الغذائية وسلامتها،
* توفير خدمات ارشادية فى مجال التغذية من أجل التشجيع على تحسين المتحصلات الغذائية، والنهوض بكمية الامدادات الغذائية المحلية وجودتها ونوعيتها عن طريق الحدائق والزراعة الحضرية، وتصنيع الأغذية وتسويقها وحفظها.

الالتزام الثالث: تلبية الاحتياجات الغذائية المؤقتة والطارئة بطرق تشجع الانتعاش، والتنمية، وبناء القدرة على تلبية الاحتياجات المقبلة.

٤٤ - لقد زاد عدد المتضررين من الكوارث والمحتاجين الى مساعدات طارئة زيادة سريعة فى العقود الماضية. وتفيد بعض المصادر أن هذا العدد قد ارتفع من أقل من ٥٠ مليون نسمة فى منتصف الثمانينات الى أكثر من ١٥٠ مليون نسمة فى منتصف التسعينات. بل ان عدد اللاجئين والنازحين داخل البلدان قد ارتفع، هو وحده، من مليون نسمة فى جميع أنحاء العالم فى عام ١٩٧٠ الى ٥٠ مليون نسمة فى عام ١٩٩٥.

٤٥ - ان تكاليف حالات الطوارىء تكاليف ضخمة هائلة لا من حيث الموارد فحسب، بل ومن حيث التكاليف البشرية والانتاجية وتكاليف الفرص الضائعة، فضلا عن تسببها فى تآكل المكاسب الانمائية السابقة. كما أن حصة الموارد الدولية المخصصة لتحقيق الأهداف الانسانية ارتفعت ارتفاعا سريعا على حساب البرامج الانمائية طويلة الأجل فى أحيان كثيرة.

٤٦ - ان أفضل الاستجابات لحالات الطوارىء تصميما وتمويلا وتنفيذا لاتعالج للأسف سوى الأعراض بدلا من أن تتصدى للأسباب. فالحل انما يكمن فى اعادة البناء، واعادة التعمير، واعادة التوطين، والتنمية وتلك كلها عناصر ضرورية لمواصلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى المطرد، كما يكمن الحل فى اتخاذ تدابير الاستعداد اللازمة لتقليل احتمال حدوث الأزمات فى المستقبل الى أدنى حد ممكن.

٤٧ - وتشير الخبرات المكتسبة الى أهمية الاستعداد الجيد كى لا تصبح الأزمات مستعصية على الحل. ويقوم الاستعداد الجيد على ثلاثة عناصر هى: القدرة على تسجيل وتشخيص مؤشرات الأزمة وتنبيه المؤسسات المختصة الى الخطر، وتصميم استراتيجيات واضحة الأهداف للوصول الى أكثر السكان تعرضا للخطر، وتنمية القدرات المؤسسية المحلية على الاستجابة الفعالة لانذارات الأزمات، بدعم من الموارد الخارجية عند الضرورة.

٤٨ - وقد يكون من الأفضل اضفاء الطابع الرسمى على هذه الوظائف الثلاث عن طريق تشريع يحدد بوضوح مسؤوليات الحكومات المركزية والمحلية. ويتعين أن يدعم هذا التشريع تفويض الصلاحيات اللازمة للهياكل الحكومية المحلية تفويضا سياسيا وماليا وفنيا قويا.

٤٩ - ولئن ظل تحقيق استقرار الاستحقاقات الغذائية للفئات المتضررة فى المناطق المعرضة للأزمات يعد أولوية قصوى، فان الدلائل تشير الى أن المعونة الغذائية وحدها لاتسفر الا عن تأثير محدود. ويتعين توفير مزيد من الموارد الغنية والمالية من أجل زيادة التأثيرات الايجابية للأغذية الى أقصى حد ممكن. ويوسع المنظمات غير الحكومية، والحكومات، والمجتمع الدولى تحسين القدرة على درء الأزمات ومواجهتها من خلال:

* برامج الغذاء مقابل العمل التى تعزز الانتاجية وتخفف من نقص التغذية فى آن واحد،
* برنامج لاعادة التعمير واعادة البناء مصمم تصميما جيدا وقائم على روح المبادرة الفعالة فى أعقاب حالة الطوارىء لتقليل الخسائر الى أدنى حد ولاستئناف التقدم الاقتصادى والاجتماعى المطرد،
* الأخذ بقدر أكبر من اللامركزية فى الاشراف على أنشطة التدخل، بما فى ذلك الاستعانة بقدر أكبر بالأنشطة والهياكل القاعدية الأفضل قدرة على تحديد الفئات والمناطق المعرضة للخطر والوصول اليها،
* التركيز القوى على تنمية رأس المال البشرى، وخاصة فى صفوف النساء، اللائى يعتبرن المنتجات الرئيسيات للأغذية، وأكثر ضحايا الحروب الأهلية، والعناصر الرئيسية فى النمو السكانى المنظم.

٥٠ - وعملا على الاستعداد لحالات الطوارىء المحتملة، تحتاج الجهات المتبرعة الدولية، والحكومات، والمجتمعات الى معلومات موقوتة ودقيقة عن طبيعة ونطاق حجم مشكلات الأمن الغذائى وأسبابها. وتستطيع المنظمات الدولية أن تساعد الحكومات على ما يلى:

* تعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث من خلال رسم خرائط للمناطق المعرضة للخطر، واقامة نظم الانذار المبكر، والتنمية المؤسسية المحلية،
* انشاء نظم فعالة لجمع البيانات وتحليلها واعداد التقارير،
* تعزيز نظم الرقابة على صعيد المجتمع المحلى والأقاليم، والعمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية فى جمع المعلومات وتقييمها وتنفيذ برامج الاستعدادات لمواجهة حالات الطوارىء،
* اعداد خطط للطوارىء، مثل انشاء احتياطيات استراتيجية للأمن الغذائى، وتعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على مواجهة حالات الطوارىء.

الالتزام الرابع - النهوض بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة لضمان امدادات غذائية كافية ومستقرة على المستويات الأسرية والقطرية والعالمية

المسارات المستدامة لتحقيق الأمن الغذائى فى المستقبل

٥١ - تعد الزراعة المستخدم الرئيسى للموارد الطبيعية، وتؤثر على نحو غير متكافئ على البيئة، وتعتمد اعتمادا بالغا، فى استمراريتها على المدى الطويل، على وجود قاعدة موارد مستديمة. وتتعرض التنمية الاقتصادية والأمن الغذائى والنظم الايكولوجية للتهديد، ما لم تعمل الزراعة على ادارة موارد المياه والأراضى بفعالية أكبر مما اعتادت عليه فيما مضى.

٥٢ - ولئن كان الجوع فى عالمنا اليوم محصورا فى البلدان والأقاليم التى تتسم بأقل الامدادات الغذائية حجما واستقرارا فى العالم، فان الأمن الغذائى فى عالم الغد لن يكون رهنا بزيادة الغلات واستقرار الانتاج فحسب، بل وسيتوقف على اتباع استراتيجيات للتنمية المستدامة تعنى بصيانة وتعزيز النظم الأيكولوجية وقاعدة الموارد الطبيعية، وهى عماد الحياة نفسها فى كافة صورها.

٥٣ - ولضمان امدادات غذائية كافية ومستقرة، لا بد للحكومات، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية من البحث عن أفضل السبل الى زيادة الانتاج الزراعى، وحماية الخدمات البيئية فى المناطق الهشة، وكيفية استقرار الامدادات الغذائية فى جميع المناطق من خلال الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية والغابات ومصايد الأسماك وادارتها.

٥٤ - ولقد وسعت التنمية الزراعية من أهدافها، خلال الخمسين سنة الماضية، من مجرد التوسع فى المساحات وزيادة الغلات، لتشمل الادارة المستدامة للعمليات الايكولوجية، والخدمات البيئية، والسلع الاجتماعية. بيد أنه بالرغم مما ينطوى عليه مبدأ الاستدامة من معنى التجانس والاتساق، فانه يظل مبعثا للتوتر فيما بين النمو الاقتصادى القائم على عوامل السوق، والضغوط الاجتماعية طلبا لتوزيع أكثر عدلا للفرص الاقتصادية، والحاجة الى حماية القيم البيئية، والموارد الوراثية، والخدمات الايكولوجية ومنافع التنوع البيولوجى لأجل الاستفادة منها اقتصاديا واجتماعيا فى المستقبل.

٥٥ - وتنطوى تلبية هذه الطلبات المتباينة على القبول بحل توفيقى واعادة توجيه السياسات العامة. ولقد شكل مؤتمر دن بوش (ابريل/نيسان ١٩٩١) خطوة هامة الى الأمام بما وضعه من مخطط لاطار عملى للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، والذى أصبح جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال القرن ٢١ (الفصل ١٤) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. كما أن المؤتمر الفنى الرابع للموارد الوراثية النباتية يوفر مبادئ توجيهية هامة. ويتمثل التحدى الذى يواجهه مجتمع المصالح بأسره، فى اتخاذ الاجراءات التى أقرتها هذه المؤتمرات. ومن بين الاجراءات المحددة الهامة بالنسبة للأمن الغذائى العالمى ما يلى:

* تقدير امكانيات الموارد القطرية من الأراضى والمياه لأجل احداث زيادة مستدامة فى الانتاج الغذائى، بغرض تحديد الأماكن التى يمكن أن تستخدم فيها هذه الموارد على نحو منتج ومكثف بقدر أكبر، وكذلك الأماكن التى تستخدم فيها على نحو غير مستدام.
* صياغة وتطبيق سياسات تشجع منتجى الأغذية على تقليل أو زيادة - حسب مقتضيات الأحوال - تكثيف استخدام الموارد التى تستغل فى انتاج الأغذية.
* دمج اعتبارات التنمية المستدامة دمجا كاملا فى التخطيط والتحليل الزراعى.
* توفير الاطار القانونى والمؤسسى الفعال لحماية البيئة.
* تشجيع منتجى الأغذية على اتباع منهجى التغذية المتكاملة للنباتات والادارة المتكاملة للآفات اللذين لا يضران بالبيئة.
* حماية الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والمائية لأجل الاستخدام المستدام فى الحاضر والمستقبل.

الأغذية المستمدة من الغابات ومصايد الأسماك

٥٦ - كثيرا ما أهملت فى الماضى المنافع المتعددة للغابات ومصايد الأسماك وأدوارها المتغيرة فى عملية التنمية. وقد طغت قضايا المحاصيل والثروة الحيوانية على مجالات البحوث، والاستثمار وجداول أعمال السياسات المرتبطة بالانتاج الغذائى. أما الآن، فان موارد الغابات ومصايد الأسماك بدأت تحتل

موضعها فى صدارة جدول أعمال السياسات القطرية والعالمية بشأن كيفية اعادة هيكلة النظم الاقتصادية والمؤسسية والسياسية لأغراض التنمية المستدامة.

٥٧ - وتوفر الغابات الخدمات البيئية، وهى مصدر للدخل والعمالة الريفية، والمنتجات الغذائية، والمستلزمات الزراعية، والطاقة والمواد الخام والعقاقير. كما أنها تضم شتى أشكال الحياة وتنوعاتها الوراثية التى تمثل عنصرا أساسيا لوقاية الكثير من النباتات المزروعة والحيوانات الأهلية وتحسينها. ولا بد من تقييم كامل لأهمية هذه المساهمات حرصا على وضع أساس متين للقرارات التى تتخذ بشأن استخدام الأراضى فى المستقبل. فبعض الأراضى التى تستغل الآن فى انتاج الأغنية والألياف ينبغى تشجيرها من جديد، فى حين أن بعض الأراضى التى تغطيها الغابات الآن يمكن أن تعود على المجتمع بصافى منافع كبيرة اذا زيد فى تكثيف استخدامها.

٥٨ - وعلى ذلك فان الأمن الغذائى واستدامة الزراعة والتنمية الريفية والانتاج الغذائى تعتمد اعتمادا بالغا على الحراجة المستدامة. وهذه الرابطة الحاسمة تشكل ضغوطا على البلدان لكى تنفذ الأعمال المضمنة فى جدول أعمال القرن ٢١ الرامية الى زيادة قدرات الغابات والأشجار على : توفير المنتجات الغذائية للأسر وللحيوانات، وزيادة الدخول وتنويعها، مما يعزز من القدرات لشراء الأغنية، والمساهمة فى استخدام الموارد الطبيعية على الوجه الأفضل.

٥٩ - وتضطلع مصايد الأسماك بدور حيوى فى تغذية شعوب العالم، وتسهم بقدر هام فى متحصلات البروتين التغذوية لمئات الملايين من الناس. والأسماك هى مصدر قرابة ٣٠ فى المائة من اجمالى البروتين الحيوانى فى النظام الغذائى لسكان آسيا، و ٢٠ فى المائة فى أفريقيا و ١٠ فى المائة فى أمريكا اللاتينية.

٦٠ - واذا أريد للمصايد أن تساهم بفعالية أكبر فى الأمن الغذائى، ينبغى تغيير بعض الممارسات الحالية المتبعة فى المصايد الصناعية والحرفية وفى تربية الأحياء المائية، أو وقف العمل بهـا كلية. اذ من المتعذر المحافظة على معدلات نصيب الفرد من الامدادات السمكية على مستوياتها الحالية، ما لم يواصل انتاج تربية الأحياء المائية نموه، وتعمل الدول مجتمعة على الحد من مصيد المخزونات الطبيعية. وينطوى هذا، فى معظم البلدان الصناعية، على تخفيض الاستثمارات والعمالة. ولربما اضطر العديد من البلدان النامية الى تقييد فرص الوصول الى المصايد الحرفية من أجل تحقيق الاستدامة لها. وحرصا على معالجة هذه القضايا على نحو أفضل، لا بد للمجتمع الدولى والحكومات من تنفيذ الأعمال التى أوصى بها المؤتمر الدولى بشأن المساهمات المستدامة للمصايد فى الأمن الغذائى، والالتزام بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

استقرار الانتاج الزراعى والغذائى

٦١- يفضى عدم استقرار الانتاج الغذائى، وما يرافقه من ارتفاع الأسعار وحدوث الجوع الموسمى أو المؤقت، الى تراجع حاد فى الدخول يدفع بالأسر الفقيرة الى بيع، أو استهلاك، أصولها المدرة للدخل. كما أن عدم الاستقرار المفرط فى الانتاج الغذائى قد يشكل ضغوطا على الدول تضطرها لانفاق جزء كبير من نقدها الأجنبى على واردات الأغذية، ما لم تكن لديها احتياطيات غذائية فى متناول اليد. ويمكن أن يشكل عدم استقرار أسعار الأغذية عاملا مثبطا للانتاج الغذائى. وتشير الخبرات المكتسبة الى ضرورة أن ترصد الحكومات الوطنية أسباب عدم استقرار الانتاج الغذائى، وأن تتخذ الاجراءات المناسبة التى قد تشمل ما يلى :

* الاحتفاظ باحتياطيات غذائية و/أو ضمان الوصول الى أسواق الأغذية العالمية من أجل الابقاء على الأسعار المحلية ضمن نطاق ضيق بالقدر الكافى للتقليل الى أدنى حد من تأثيراتها على المستهلكين، وواسع على نحو يستحث الزيادة أو الخفض فى انتاج المنتجات الغذائية المتداول تجاريا.
* دعم البحوث والبيانات العملية المتعلقة بأصناف النباتات ذات الانتاجية العالية والأكثر مقاومة للجفاف، وبشأن الأساليب الزراعية لصيانة الرطوبة والتحكم فى المياه.
* ضمان المكافحة الأفضل للآفات والأمراض النباتية والحيوانية التى تتسبب فى عدم الاستقرار.
* تخصيص الأموال لأغراض احياء الموارد الطبيعية وصيانتها ورصدها، وضمان الادارة الملائمة والاستخدام المستدام للأراضى التى أصابتها الأضرار من جراء الاستخدام غير الملائم أو المفرط.
* توفير البنى الأساسية وتشجيع الاستثمار فى الأسواق ونظم النقل الريفية للتمكن من نقل المنتجات الغذائية بسرعة وكفاءة من مناطق الفوائض الى مناطق العجز.

٦٢ - ومن شأن الادارة الأفضل لموارد المياه أن توفر الفرص لاستقرار الانتاج والدخل للمنتجين، فى حين أن المكاسب فى الانتاجية الناشئة عنها حرية بأن تخفض أسعار الأغذية وتزيد من عائدات المنتجين. ولقد رصدت بعض البلدان، التى نجحت فى تعزيز أمنها الغذائى خلال العقدين الماضيين، أكثر من نصف مجموع استثمارتها الزراعية للرى. كما أن التحكم الكافى فى المياه، مقترنا بالتكنولوجيا المؤدية الى زيادة الانتاجية، يكفل زيادة الغلات، ويتيح قدرا أكبر من الخيارات المتنوعة للأنماط الزراعية، ويجعل المبتكرات الأخرى لزيادة الغلات أكثر جانبية للاستثمار ويسمح بزراعة المحاصيل ذات القيمة العالية.

٦٣ - بيد أن هذه المكاسب فى الدخل الزراعى والزيادات فى غلات المحاصيل ليست تلقائية، ولا هى ميسورة لجميع الفئات الاجتماعية الاقتصادية. وكثيرا ما لا يرقى أداء الرى لمستوى التوقعات فيما يتعلق

بزيادة الغلات، والمساحات المروية والكفاءة التقنية فى استخدام المياه. اذ تهدر كميات كبيرة من المياه التى تحول أو تضخ لأغراض الرى. ويعد التغدق والملوحة من أهم أسباب انخفاض الانتاج فى المشروعات المروية، كما أن الرى، فى كثير من الحالات، يحمل معه الأمراض التى تنقلها المياه.

٦٤ - وثمة حاجة الى عمل عاجل لتمكين الزراعة المروية من زيادة مساهمتها فى استقرار الانتاج الغذائى والزيادة المستدامة فى الانتاجية فى المستقبل. اذ لا بد من انتاج المزيد من الأغذية فى المستقبل، وأن يتم ذلك بتطبيق أساليب مستدامة بأكثر مما هى عليه الآن. ومن الضرورى توثيق الأضرار التى سببتها الادارة والاستخدام غير الملائمين للمياه، وصياغة الأعمال اللازمة لاصلاح الأضرار حيثما كان ذلك مجديا اقتصاديا. وينبغى للحكومات والمجتمعات المحلية أن تتخذ الاجراءات من أجل:

* التعجيل باجراء البحوث المتعلقة بالأساليب التى تحقق أكبر مردودية اقتصادية للتحكم فى المياه، واجراء البيانات العملية بشأن تطبيقها، مع ايلاء اهتمام خاص للطرق ذات التكثيف العالى والتكاليف الزهيدة التى يمكن أن يطبقها المنتجون من ذوى الدخول المنخفضة.
* وضع هيكل للحوافز، واللوائح، والتراخيص، والحقوق، والقيود، والعقوبات، وشروط المشاركة التى تكفل التوجيه، والتأثير والتنسيق للكيفية التى يستخدم بها السكان المياه، والتشجيع على الابتكارات فى التكنولوجيات الموفرة للمياه.
* زيادة وتحسين أداء الرى على مستوى المزرعة، ومشروعات الرى من طريق الجمع بين الطرق المروية والبعلية، وتقنيات الرى منخفض التردد، وهياكل أفضل لتوزيع المياه، وتعزيز أساليب صيانة مستجمعات المياه.
* انشاء نظم للرصد والتقييم واسترجاع المعلومات لتحسين أداء ومراقبة مستويات المياه الجوفية لأغراض الزراعة المروية.

زيادة انتاج وانتاجية المحاصيل والمنتجات الحيوانية

٦٥ - انخفضت مخزونات الحبوب العالمية، فى منتصف التسعينات، دون المستوى الذى يعتبر ضروريا لضمان الأمن الغذائى. وأدى نقص الامدادات الغذائية، وتناقص كميات المعونة الغذائية المتاحة، وارتفاع أسعار السوق الدولية، الى خلق مشكلات خطيرة للمستهلكين، خاصة فى البلدان التى تعانى، بالفعل، من ارتفاع معدلات نقص التغذية المزمن، وبتفوق النمو السكانى فيها على معدلات الانتاج الغذائى. من جهة ثانية، فان ارتفاع الأسعار الدولية، وانخفاض اعانات دعم الانتاج الغذائى، أعطيا منتجى الأغذية اشارة ايجابية طال انتظارها لزيادة الانتاج. اذ يشجع ارتفاع أسعار الحبوب المنتجين على استخدام المدخلات التى تزيد من الانتاجية، وعلى زراعة أراض اضافية لإنتاج الحبوب، مما يشكل خطرا على الاستدامة اذا

كانت هذه الأراضى تستغل، بالفعل، على صورة مكثفة للغاية. بيد أنه يمكن تحويل بعض الأراضى ذات الامكانيات الكبيرة الى انتاج الأغذية، كما أن مساحات واسعة من الأراضى التى تستغل حاليا لانتاج الأغذية، ولاسيما فى البلدان النامية، يمكن زيادة تكثيف استخدامها من خلال الاستخدام المستدام للتكنولوجيا والمياه.

٦٦ - وتتفاوت الزيادة فى كميات الأغذية المتاحة لضمان الغذاء للجميع فى المستقبل، تفاوتا واسعا من بلد لآخر، نظرا للاختلافات الهائلة بين بلد وآخر فى معدلات نقص التغذية المزمن ومعدلات النمو السكانى. ونظرا لهذه الاختلافات واستنادا الى الافتراض بأنه ما من بلد من البلدان سيتوافر له أقل مـــن ٢ ٧٠٠ سعر حرارى للفرد بحلول عام ٢٠٢٥، لا بد من أن يزيد استخدام الأغذية على مستوى العالم بأكثر من ٧٥ فى المائة عن متوسطه فى ١٩٨٨/١٩٩٠. بيد أن تقديرات هذه الزيادة فى البلدان الأكثر تقدما، حيث بلغت معدلات الاستهلاك، بالفعل، مستويات عالية، وحيث معدلات نقص التغذية المزمن ومعدلات النمو السكانى منخفضة نسبيا، ستكون زهاء ٢٠ فى المائة، بينما ستدعو الحاجة الى زيادة بمقدار ٢٩٠ فى المائة بالنسبة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث معدلات نقص التغذية المزمن والنمو السكانى هى على أشدها. وبالنسبة لمجموع البلدان التى شملتها التقديرات وعددها ٩٣ بلدان ناميا، فان الزيادة المطلوبة فى الاستخدام المحلى ستبلغ قرابة ١٣٠ فى المائة، فى حين ستكون هذه الزيادة بنحو ١٠٠ فى المائة لبلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، وزهاء ١٥٠ فى المائة لبلدان اقليمى الشرق الأدنى وجنوب آسيا.

٦٧ - وتبين هذه الاختلافات الشاسعة فى الاحتياجات الغذائية على المستويات الاقليمية المدى النسبى للمهام التى تواجه منتجى الأغذية والنظام الدولى لتجارة الأغذية. وسيكون بوسع المنتجين فى بعض البلدان زيادة الانتاج الغذائى بأكثر مما يكفى لتلبية الاحتياجات المحلية دون أن يتسببوا فى أى ضغوط شديدة على البيئة. أما فى بلدان أخرى، وبالرغم من السياسات والاجراءات القطرية المواتية، لا ينتظر من منتجى الأغذية والموارد الطبيعية أن ينتجوا جميع احتياجات السكان - التى تكفل لهم الصحة والحياة المنتجة. وعلاوة على ذلك، هناك قلة قليلة من البلدان التى تتوافر لها الظروف التى تتيح للمنتجين انتاج طائفة كاملة من الأغذية المتنوعة التى يطلبها المستهلكون. بينما هناك كثرة من البلدان التى تنفرد بميزات نسبية لتنتج أكثر مما تحتاج من بعض الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى.

٦٨ - ويتوقف تحقيق الانتاج المستدام على وجود معلومات موثوق بها عن الطلب على الأغذية من المصادر الداخلية والخارجية معا، وخاصة المناطق الحضرية، وكفاءة الأسواق، وفعالية المؤسسات، ووجود هيكل للحوافز لتشجيع المنتجين على تكثيف الانتاج على نحو مستدام. ولضمان توفير أغذية كافية فى بيئة للسياسات تكفل تماما قيام انتاج غذائى وزراعى يتميز بالكفاءة والاستدامة، لا بد من طمأنة منتجى الأغذية بأن الاجراءات اللازمة ستتخذ من أجل ما يلى:

* تحرير واصلاح السياسات التى تزيد من التكاليف التى يتحملها القطاع الخاص نتيجة مشاركته فى تجهيز المدخلات والمنتجات وتخزينها ونقلها وتسويقها، بغرض ضمان خدمات وامدادات كافية وكفؤة وتنافسية.
* ضمان الحصول على التكنولوجيا التى تكفل زيادة الانتاجية ولا تضر بالبيئة.
* ارساء سياسات للأسعار الزراعية يتيح لهم الحصول على عائدات عادلة من العمل، ورأس المال والادارة، وتشجع على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتحدث تحولات فى أنماط الانتاج تتفق مع مبادئ الميزة النسبية.
* الحفاظ على سعر صرف حقيقى يسمح لمنتجى الأغنية والمنتجين الزراعيين بالتنافس العادل مع القطاعات الأخرى على عوامل الانتاج.
* الالغاء التدريجى لضوابط وقيود السوق التى تثبط العمالة والانتاج الزراعى، والعزوف عن السياسات التى تقلل على نحو مصطنع من قيمة رأس المال مقابل اليد العاملة.

٦٩ - وفى الأساس، فان كل أسرة، ومجتمع محلى وبلد يعمل بالتجارة لضمان الأمن الغذائى. والأسواق وشبكات النقل التى تعمل جيدا، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، ضرورية لبلوغ الهدف المنشود للأمن الغذائى العالمى. والعجز عن نقل الأغنية بكفاءة من المناطق التى تنتج فوائض أو التى يحتمل أن تنتج فوائض داخل البلدان، الى المدن أو الموانئ، كثيرا ما أفضى الى زيادة تكاليف الأغنية بأكثر مما يجب. ولقد تعرضت أسواق الأغنية الدولية للتشويه، خلال العقود الأخيرة، بسبب الحواجز التجارية واعانات دعم الصادرات. وتشكل هذه الاجراءات المؤدية الى انخفاض الأسعار تهديدا خطيرا للأمن الغذائى العالمى فى المدى البعيد. ولقد بدأت اتفاقيات جولة أوروغواى عملية اصلاح أسواق الأغنية الدولية، ولكن لضمان وجود أسواق دولية عادلة وتنافسية، ولتقليل التكاليف الشاملة للأمن الغذائى العالمى، لا بد من ازالة ما تبقى من الاعانات والحواجز التجارية الأخرى التى تشوه الأسعار. وعلاوة على ذلك فإن ثمة حاجة الى أشكال جديدة من المساعدات الاقتصادية والفنية التى تتيح للبلدان النامية الاستفادة من المنافع المحتملة المستمدة من الفرص الناشئة، والتصدى للمشكلات والمقتضيات المترتبة عن الاتفاقيات التجارية ماضيا ومستقبلا. وستحتاج الكثير من البلدان النامية، وعلى الأخص البلدان الأقل نموا، الى مساعدات فنية لصياغة بدائل السياسات التى تتفق مع النظم الجديدة، وكذلك الى مساعدات لتعزيز قدراتها القانونية والمؤسسية. ومن الاجراءات المحددة التى يمكن أن تتخذها الحكومات وشركاؤها التجاريون ما يلى:

* انشاء أسواق ونظم للنقل الداخلى حسنة التشغيل تسمح بتداول الأغنية تجاريا ونقلها بكفاءة من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك.
* تخفيض ما تبقى من اعانات دعم الصادرات والحواجز التجارية غير العادلة وإلغائها بصورة منتظمة، وتخفيض الرسوم الجمركية على واردات الأغنية على نحو يتفق مع التخفيض المقرر فى اعانات دعم الصادرات.

* التبكير فى تنفيذ القرار بشأن التدابير المتعلقة بالتأثيرات السلبية المحتملة لبرامج الاصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.
* تصميم سياسات وتدابير للاستفادة من الفرص السوقية الناشئة عن جولة أوروغواى وتقييم مدى الحاجة الى تغيير السياسات الغذائية والزراعية المحلية.
* دراسة تأثيرات الاتفاقيات التجارية الدولية على السلع الزراعية التى تكتسى أهمية، مباشرة أو غير مباشرة، للأمن الغذائى الشامل فى البلدان النامية.
* رصد الاختلافات فى الأسعار العالمية، ومدى كفاية مخزونات الأمن الغذائى العالمى فى سياق الاتفاقيات التجارية والتطورات الأخرى.

٧٠ - وتتفاوت امكانيات تحقيق الزيادات المستدامة فى الانتاج الغذائى تفاوتا كبيرا داخل البلدان وفيما بينها، نظرا للاختلافات فى نوعية وتوافر الموارد الطبيعية والظروف المناخية. وفى أغلب الأحيان، فان المناطق ذات الامكانيات الأقل تتسم بارتفاع نسبى فى الاستخدام غير المستدام للأراضى، والفقر، ونقص التغذية. وتقتضى زيادة فرص الحصول على الأغذية فى النظم الايكولوجية الزراعية الهشة المفتقرة الى الموارد، والأراضى القاحلة، والجبال، والمناطق الساحلية، والجزر الصغيرة، ومناطق الغابات الاستوائية المطيرة - الى بذل جهود خاصة، نظرا لقدرتها المحدودة للغاية، على توفير سبل المعيشة والدخل الزراعى للأجيال المقبلة. ومن الممكن، فى بعض الحالات، أن تساعد التكنولوجيا التى لا تضر بالبيئة على جعل الاستخدام الجارى مستداما، بل وقد تعيد بعض الأراضى الى حالة أكثر انتاجا، بيد أنه لا بد، فى حالات أخرى، من تقليل تكثيف استخدام الأراضى. فضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية سيتيح الفرصة للبعض للنجاة من الفقر ونقص التغذية، الا أنه سيتعين على آخرين ايجاد الحل خارج مواطنهم الأصلية. ومن الاجراءات الدولية والقطرية والمحلية الحاسمة ما يلى:

* تقدير طاقات الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإمكانياتها على اعالة السكان.
* تعديل القواعد، وتكييف النظم المؤسسية، ووضع سياسات لتوفير الحوافز الاقتصادية والاجتماعية للمنتجين والعمال المعوزين لكى يخففوا من تدهور الموارد.
* ارساء حقوق ملكية مأمونة، للموارد الخاصة والعامة معا، بما فى ذلك الغابات والمراعى ومستجمعات المياه.
* تشجيع تنويع الأنشطة الاقتصادية من طريق الجمع بين الانتاج الزراعى والحرجى والسمكى والأنشطة التصنيعية كلما كان ذلك ممكنا.
* تقدير فرص العمالة داخل المنطقة وخارجها، وتوفير التعليم النظامى والتدريب على المهارات للشباب، والمتعطلين أو الذين يعانون من البطالة الجزئية.
* توفير المساعدات الغذائية لغير القادرين على العمل أو الذين لا يحصلون على نظام غذائى واف.
* صياغة وتنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل للوصول الى بدائل تتعلق بالدخل غير الزراعى.

الالتزام الخامس: ضمان المشاركة الفعالة والعادلة لجميع الناس فى القرارات والاجراءات التى تؤثر على أمنهم الغذائى، مع ايلاء اهتمام خاص لضمان مشاركة النساء على قدم المساواة.

٧١ - لاشك أن مشاركة الناس من مختلف مستويات المجتمع - سواء كانوا أفرادا أو جماعات، ريفيين أو حضريين، نساء أو رجالا - تستدعى تمكينهم لمواجهة مشكلاتهم واحتياجاتهم فى مجال التنمية.

٧٢ - ولكن الفقر يقف، بالنسبة لأغلبية سكان العالم، حاجزا منيعا أمام مشاركتهم وتمكينهم. فهؤلاء الذين لايمتلكون أصولا أو مهارات يحرمون من الوصول الى الأسواق، ويفتقر الكثير من المجتمعات الريفية الى الخدمات الاجتماعية وفرص العمل، وتعانى بعض الجماعات العرقية والدينية من التهميش بفعل التمييز ضدها، فى الوقت الذى توضع فيه الحواجز أمام النساء - أكبر المجموعات المستبعدة - للحيلولة دون حصولهن على الدخل أو التعليم أو المشاركة فى صنع القرار أو التمثيل السياسى. ولابد من تنفيذ الاجراءات التى سبق تحديدها - والتى تقررت دون أى تفرقة على أساس الجنس أو العرق أو الدين - للتغلب على هذه الظروف.

٧٣ - وقد سبق أن لاحظ المؤتمر العالمى الرابع للمرأة أن المرأة تواجه عقبات مستمرة أمام مساواتها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بالرجل. وقد تأتى هذه العقبات من جانب القانون نفسه - ففى بعض البلدان مازالت المرأة محرومة من حق الملكية أو التصويت - أو قد تقوم على تقاليد تفرض مثل هذا التمييز. وتحرم المرأة المنتجة فى البلدان النامية من التكنولوجيا والمعلومات والقروض والتدريب وحيازة الأراضى، باستثناء حالات قليلة. كما أن فرص العمل أمام المرأة أقل منها أمام الرجل، فى الوقت الذى تحصل فيه على أجر أقل. وفوق كل ذلك، فان عمل المرأة فى المنزل ومسؤوليتها عن رعاية الأطفال يستهلكان جزءا كبيرا من وقتها وجهدها، الأمر الذى يجعل مشاركتها فى المجالات الأخرى أكثر صعوبة.

٧٤ - ومن الممكن أن تساهم الحكومات الوطنية والمحلية فى زيادة مشاركة المرأة، باتخاذ اجراءات فى عدة مجالات رئيسية:

* الموارد والخدمات الانتاجية: سن وانفاذ تشريعات تضمن للمرأة الحصول على الأرض والمياه، وتحسين مؤسسات الاقراض لتكفل مساواة المرأة بالرجل، واتاحة فرص متساوية للتعليم والتدريب على الانتاج الزراعى والتسويق، وتعديل خدمات الارشاد والخدمات الفنية لتناسب المرأة المنتجة، وزيادة عدد المرشدات الزراعيات،
* فرص العمل والدخل: توفير التدريب - وعلى الأخص التدريب على المهارات الادارية والفنية والتعهدية - وترويج الأنشطة المدرة للدخل سواء فى المزرعة أو خارجها، ودعم

التقنيات التى تقلل من عبء العمل على المرأة بهدف مساعدتها على توفير وقتها وطاقتها وجهدها البدنى،

* البحوث والمعلومات: تحسين عمليات جمع البيانات الخاصة بالجنسين فى مجال الزراعة والتنمية الريفية وافضاضها واستخدامها، وتركيز جهود البحوث على تقسيم العمل والحصول على الدخل والمسؤولية داخل الأسرة، وجمع المعلومات عن المعارف المحلية للمرأة وخبراتها التقليدية فى الزراعة وفى ادارة الموارد الطبيعية،

* اتخاذ القرارات ووضع السياسات: اعادة توجيه السياسات الزراعية بحيث تستجيب الى احتياجات المرأة وأولوياتها، ووضع منهجيات وطرق لتعزيز قدرات صناع السياسات ومخططى التنمية على تحديد القضايا الخاصة بالمرأة ووضع حلول لها، وتشجيع المشاركة الكاملة للمرأة فى المنظمات المحلية، ومجموعات المنتجين والمنظمات غير الحكومية، وكذلك تشجيع الارتباط بين هذه المؤسسات والمؤسسات الحكومية، بالاضافة الى تعميق الوعى العام بدور المرأة واسهاماتها.

الالتزام السادس: تشجيع الاستثمارات فى بحوث الزراعة المستدامة والغابات ومصايد الأسماك، والارشاد، والبنية الأساسية، والمؤسسات المتصلة بها

٧٥ - لاشك أن الاستثمارات والابتكارات هى الأساس فى عملية النمو وركيزة التنمية. فالاستثمارات فى البحوث هى التى تدفع بالتقدم التكنولوجى، والاستثمارات فى الارشاد والتدريب تسمح بنقل المعارف والمهارات الى صغار المنتجين وفقرائهم، والاستثمارات فى البنية الأساسية تزيد من انتاجية الأرض واليد العاملة ورأس المال والمؤسسات، وليس هناك ما يساهم فى النمو الاقتصادى والأمن الغذائى على نطاق واسع أكثر من الاستثمارات التى تركز على الانسان فى مجالات التعليم والصحة والتغذية.

٧٦ - فالاستثمارات الخاصة والعامة فى ميدان الأغذية والزراعة لها أهمية بالغة فى زيادة انتاج الوحدة من الأرض من خلال الزيادات المستدامة فى انتاجية اليد العاملة والمياه والمستلزمات الزراعية المشتراة، وفى الحيلولة دون تدهور التربة وموارد المياه والغابات ومصايد الأسماك. ولكن استثمارات القطاع الخاص لها اليد الطولى فى هذا المجال، اذ أنها تمثل ما يقرب من ٨٠ فى المائة من مجموع الاستثمارات الزراعية. وهناك أكثر من نصف الاستثمارات الزراعية فى البلدان النامية يحدث على مستوى المزرعة نفسها، وأغلب هذه الاستثمارات فى شكل أيد عاملة.

٧٧ - وتعتمد فعالية الاستثمارات الخاصة والعامة وتوجيهها على الاطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى العام الذى يعمل فى ظله المنتجون والصناع والتجار والمستهلكون والمؤسسات نفسها. فهناك شواهد من مختلف أرجاء العالم على وجود علاقة بين الاستثمارات العامة فى مجالات الرى وصيانة التربة

والبحوث الزراعية والطرق الريفية ومحو الأمية، وبين الأداء الزراعى ومستوى معيشة البشر بشكل عام. كما أن هناك من الدراسات ما يشير الى أن الاستثمارات العامة فى البنية الأساسية تجتنب استثمارات القطاع الخاص أيضا.

الاستثمار فى البحوث والارشاد

٧٨ - ان الاستثمارات العامة والتمويل فى مجال البحوث يزيدان من نمو الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، حيث يعطيان عادة ضعف ما تعطيه الاستثمارات فى القطاعات الزراعية الأخرى. فالبلدان التى لاتستطيع أن توفر طاقة البحوث الكافية تفشل، على الأرجح، فى تلبية الطلب على الأغذية من جانب الأعداد المتزايدة من السكان. فالأمر فى حاجة الى اجراءات على المستويين الدولى والقطرى لتحقيق مايلى:

* تشجيع ودعم الخطط الرئيسية للبحوث الزراعية، وضمان التمويل اللازم لتحديد الأولويات،
* ضمان التمويل الكافى المستمر للانفاق على تشغيل مراكز البحوث وتوفير العدد الكافى من الموظفين.
* تعزيز المؤسسات التى تيسر الافراج عن التكنولوجيات المتطورة وتعزيز خطوط التفاعل.
* تحسين الفعالية المؤسسية واشراك المنتجين فى عملية البحوث والارشاد، بتشجيع منهج للأمن الغذائى يعتمد على المنتجين أنفسهم وينطوى على المشاركة الوثيقة من جانب هؤلاء المنتجين والمرشدين الزراعيين، ويقوم على المعارف والخبرات المحلية الموجودة بالفعل،
* تطويع نظم وتقنيات الزراعة بحيث تتفق والقيود التى تواجه الموارد الطبيعية، بدلا من تعديل قاعدة الموارد نفسها على أسس غير مستدامة،
* تركيز البحوث على تلبية الاحتياجات المحلية ومسايرة الظروف القائمة، مثل مجالات المكافحة البيولوجية للآفات، وزراعة محاصيل مقاومة للجفاف والأمراض، واستخدام المواد العضوية المتوافرة محليا.

الاستثمارات فى البنية الأساسية والمؤسسات

٧٩ - يحتاج الأمر الى استثمارات على جميع المستويات - عامة وخاصة، محلية وقطرية، ثنائية ومتعددة الأطراف - لتطويع التقنيات والمعلومات التى تتوصل اليها شبكات البحوث القطرية والعالمية، واستخدام هذه التقنيات والمعلومات. ويتعين على جميع الأطراف معالجة الاحتياجات الى:

* استثمارات البنية الأساسية فى الطرق، وامدادات المياه، والكهرباء، ووسائل الاتصال، والتسويق، والتصنيع، والتخزين،
* استثمارات التنمية الاجتماعية والبشرية فى مجالات التعليم، والتدريب والصحة،
* الاستثمارات الزراعية فى الرى، وتحسين الأراضى، والمعدات الرأسمالية، والسلالات الحيوانية، والبذور، واكساب المنتجين المهارات المختلفة.

٨٠ - ينبغى تعزيز التحالفات الرئيسية، واقامة تحالفات جديدة لتحسين الصلة بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة. وينبغى للجهات المتبرعة الدولية والحكومات أن تقوم بما يلى:

* مواصلة تدعيم الأجهزة القطرية الدولية، مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية سعيا الى استنباط تكنولوجيات جديدة لتكثيف الزراعة بصورة مستدامة،
* تعزيز عملية رصد الأخطار العالمية المحتملة التى تهدد القطاعات الزراعية، مثل تدهور الأراضى، ونقص المياه، وتقلص التنوع البيولوجى، وتغير المناخ، والتحولات السريعة فى التجارة العالمية،
* تشجيع الجهات المتبرعة ووكالات التمويل على العمل فى تعاون أوثق مع الدولة والحكومات المحلية لاقامة قدرات قطرية تهدف الى تفاعل أفضل، والتوصل الى اتفاق فى الآراء بشأن عمليات الوساطة، ووضع المشروعات والبرامج ومتابعتها.

الالتزام السابع: ضمان المساعدة والتعاون الدوليين فيما يتعلق بالأغذية والزراعة

٨١ - تؤثر الظروف والأنشطة الدولية على الأمن الغذائى بطرق مختلفة: فالمناخ السياسى العالمى يؤثر على مستوى واتجاه تدفقات الموارد، مثل التجارة الدولية بالأغذية والمساعدات الفنية والمالية للانتاج الزراعى والبحوث، وتربط التجارة الدولية المنتجين فى الاقتصاد الوطنى بالمستهلكين فى مختلف أنحاء العالم فى الوقت الذى يساهم فيه التحول التكنولوجى الذى تشهده الزراعة فى زيادة الارتباط بين أسواق المستلزمات الصناعية وغيرها من قطاعات الاقتصاد الأخرى، بينما قد تقلل المعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة من الخيارات المتاحة أمام أى بلد بالزام هذا البلد بالتزامات تؤثر على انتاج الأغذية، أما العلاقات السياسية - حربا وسلما، عداء ووفاقا، مواجهة وتعاونا - فتتحكم فى المناخ العالمى، مؤثرة على استراتيجيات الأمن الغذائى ونتائجها.

٨٢ - ولاشك أن الزيادة السكانية، والهجرة والأمراض والمخدرات والجريمة وقطع الغابات، وتدهور البيئة، والصيد الجائر، وتغير المناخ، وتركيز ملكية و/أو ادارة الموارد، كلها عوامل قد تهدد الأمن الغذائى

بين سكان اقليم ما أو بين سكان عدة أقاليم. وليس بامكان بلد أن يحل هذه المشكلات بمفرده، فالأمر يحتاج الى اتفاقيات وأنشطة تعاونية لاحتواء هذه المشكلات وتلافى أخطارها.

٨٣ - ويحتاج الأمر الى مزيد من الشراكة الاقتصادية والفنية الفعالة سواء فيما بين البلدان النامية أو فيما بينها وبين البلدان المتقدمة لمواجهة قضايا الأمن الغذائى العالمى الناشئة، ومن أجل وضع سياسات واستراتيجيات مفيدة لكلا الطرفين. فالأمر بحاجة الى جهود لاصلاح الأطر الحالية للتعاون الدولى فى مجال التنمية وتغيير اتجاهات هذه الأطر. وعلى المجتمع الدولى أن يسعى الى ايجاد الوسائل اللازمة لتحقيق ما يلى:

* اعادة النظر فى وظائف الأجهزة الحكومية الدولية وقدراتها، والحد من الأزدواجية، وتحديد الاحتياجات الأساسية التى لا تلبيها هذه الأجهزة بصورة كافية، ووضع اقتراحات محددة لتعزيز هذه الأجهزة، وتحسين تعاونها مع الحكومات،
* اعادة تخصيص الموارد للأعمال المحددة التى تضمن الغذاء للجميع، وتقديم مساعدات خاصة للبلدان التى تتعرض لتدهور أمنها الغذائى وأوضاع التغذية والصحة فيها، وتناقص مواردها،
* استعراض وترشيد الآليات الاقليمية القائمة، وتشجيع التعاون الاقليمى من أجل وضع برامج وسياسات واستراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائى، وتنفيذ الالتزامات والأعمال الخاصة بمؤتمر القمة العالمى للأغذية،
* ادخال تحسينات على المساعدات الفنية بهدف بناء قدرات قطرية أكثر فعالية، وذلك بالتعاقد مع خبراء قطريين، والاستثمار فى اقامة مؤسسات محلية،
* تشجيع المنظمات المدنية على القيام بدور أكبر فى معالجة المصالح العالمية والسعى الى اقامة تحالفات للعمل تضم هذه المنظمات فى عضويتها،
* مساعدة كل بلد على حدة على تحديد أولويات البحوث وتركيز بحوث التكنولوجيا الحيوية على احتياجات البلد الخاصة، مع تشجيع ودعم عمليات الشراكة بين الباحثين الزراعيين، والمرشدين الزراعيين وموردى التكنولوجيا من القطاع الخاص، وصغار المزارعين.

أعمال المتابعة والرصد

٨٤ - تقتضى المرحلة الأولى من أعمال المتابعة والتنفيذ قيام الحكومات والمجتمع الدولى باتخاذ اجراءات متوازية لتحقيق ما يلى:

* الاتفاق على عملية سليمة لوضع أهداف قطرية وعالمية يمكن تحقيقها ومؤشرات قابلة للتطبيق،

* جمع المعلومات التى تحتاج اليها الدول لتوجيه ورصد التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائى العالمى، مثل: النمو السكانى واليد العاملة، والمصادر الداخلية والخارجية للعرض من الأغذية والطلب عليها بحسب أهم مجموعات الأغذية، وعدد من يعانون نقص التغذية ونسبتهم وصفاتهم، وأماكن تواجدهم، ومصادر دخلهم، واستخدام الموارد الطبيعية بالطرق المستدامة وغير المستدامة، والعلاقة بين نوعية الموارد الطبيعية وظهور الفقر ونقص التغذية، وتحديد مناطق العجز والفائض، وتوزيع الدخل وانفاق الأسرة على الطعام، والميزات النسبية داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان، فى انتاج الأغذية والمنتجات الزراعية،
* وضع جدول زمنى لتحليل وعرض مدى التقدم نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمى للأغذية وأغراضه والتزاماته.

أعمال المتابعة والمسؤوليات القطرية

٨٥ - يطلب من جميع الحكومات استعراض سياساتها وبرامجها واستراتيجياتها القطرية، وتعديلها بهدف تحقيق التزامات مؤتمر القمة. وينبغى أن تتم عملية التعديل بالتعاون الوثيق مع الوزراء المعنيين، والحكومات المحلية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات البحوث، والقطاع الخاص.

٨٦ - تتعاون مع الحكومات الأخرى، ومؤسسات البحوث، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية لتشجيع ودعم التعاون الاقليمى والدولى فى مجال الأمن الغذائى، بما فى ذلك أعمال الرصد والانذار المبكر.

٨٧ - وبالاضافة الى ذلك، يتعين على الحكومات أن تقوم بما يلى:

* انشاء آليات قطرية مناسبة لتحديد الأولويات، ووضع مختلف العناصر الخاصة بالأمن الغذائى وتنفيذها ومتابعتها، فى حدود الجداول الزمنية المقررة، فى ضوء الاحتياجات القطرية والمحلية، مع توفير الموارد اللازمة لتشغيل هذه الآليات،
* تشجيع مشاركة الدوائر المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص فى هذه العملية.

٨٨ - ويطلب من البلدان بذل أقصى جهد من أجل الدفاع عن أهداف وبرامج الأمن الغذائى فى الأوقات الصعبة عندما يمر الاقتصاد بمرحلة تحول، أو فى ظروف التقشف فى الميزانيات أو فى ظل التكيف الهيكلى.

أعمال المتابعة والمسؤوليات الدولية

٨٩ - ينتظر من الوكالات الدولية أن تساهم فى تحقيق أهداف الأمن الغذائى التى يقررها مؤتمر القمة وتلك التى تقررها البلدان كل على حدة، عن طريق ما يلى:

* مساعدة البلدان فى استعراض سياساتها القطرية، وأهدافها وأغراضها والجداول الزمنية التى تضعها لهذا الغرض،
* تقديم المساعدات الفنية للبلدان والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية لتيسير عملية التنفيذ وتحقيق الأهداف التى وضعتها الحكومات،
* انشاء آليات واجراءات لعمل تقييم شامل لسير العمل فى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمى للأغذية على المستويين العالمى والقطرى فى عام ٢٠٠٥،
* المساعدة فى ترتيب عملية المشاركة فى التعاون الاقتصادى والفنى فيما بين البلدان فى مضمار الأمن الغذائى،
* الارتفاع بالنظرة العالمية لقضايا الأمن الغذائى، والمساعدة فى المحافظة على الالتزام بضمان الأمن الغذائى العالمى.

أعمال المتابعة والمجتمع المدنى

٩٠ - ينبغى تشجيع جميع قطاعات المجتمع المدنى على أن تضطلع بدور نشط وأن تتحمل مسؤولياتها فى تنفيذ العناصر ذات الصلة من الالتزامات والتدابير المتعلقة بالأمن الغذائى العالمى. فالعائلات والأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، والمراكز الأكاديمية، ونقابات العمال، ووسائل الاعلام، وجميع أشكال الاتحادات الاجتماعية والثقافية مطالبة بالمشاركة، لمساعدة الأفراد والتجمعات السكانية على تحقيق الأمن الغذائى العالمى.

٩١ - وتتيح المنظمات غير الحكومية وسيلة هامة لدعم التدابير التى يتخذها القطاع العام لتحقيق الأمن الغذائى، وهى فعالة بصورة خاصة فى الوصول الى أشد السكان فقرا، والى الأسر، والمجتمعات المحلية فى المناطق النامية، كما أنها فعالة فى ممارسة الضغوط من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائى، وفى تشجيع المشاركة المحلية فى تصميم البرامج وتنفيذها، وفى تحديد الاحتياجات المحلية ونقل التكنولوجيات المناسبة.

٩٢ - وتعتبر المؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحوث، والمؤسسات الخاصة ذات الصلة، مصدرا هاما للبحوث التطبيقية التى تستهدف تحسين قاعدة المعارف العلمية والتكنولوجية التى يمكن على أساسها

تحليل مشكلات الأغذية والتغذية والصحة، وحل هذه المشكلات. وكذلك فان وسائل الاعلام تملك القدرة على تعبئة وتوعية الرأى العام والتأثير عليه، وعلى اتخاذ القرارات المتعلقة بحالة الأمن الغذائى فى العالم، وفى مجتمعاتهم المحلية.

أهداف مؤتمر القمة العالمى للأغذية

٩٣ - ما لم تبذل جميع الأطراف جهودا كافية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائى، سيظل نقص الأغذية منتشرا بصورة مزعجة فى العقود القادمة. أما تنفيذ السياسات والاجراءات المحددة فى هذه الوثيقة فمن شأنه أن يؤدى الى انخفاض مستمر فى نقص التغذية المزمن، والى التقدم نحو تحقيق هدف الأمن الغذائى العالمى. فقد استطاع عدد من البلدان بالفعل الحد من انتشار نقص التغذية المزمن ليقتصر على نسبة مئوية صغيرة من السكان، بينما استطاع عدد آخر أن يحقق تقدما مذهلا باتجاه الأمن الغذائى للجميع. ويتوقع أن تقوم هذه البلدان باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان الأغذية لجميع مواطنيها. ولكن الأمر الذى يدعو للأسف، هو أن نقص التغذية المزمن قد زاد فى بعض البلدان عما كان عليه من قبل. ولابد لهذه البلدان، ولغيرها من البلدان التى تعانى من ارتفاع نسبى فى انتشار نقص التغذية المزمن - أن تحدد أهدافا واقعية لأمنها الغذائى، وأن تتخذ الاجراءات اللازمة لتحقيق تقدم مستمر باتجاه الأمن الغذائى للجميع.